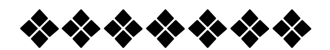
جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي- الصيني

بقلم
أ/ لبنى بهولي
أستاذة بجامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر



ملخــــص:

كانت إفريقيا –ولا تزال- بما تشكّله من مخزون هائل من الموارد الطبيعية الإستراتيجية من أهم مناطق الصراع بدءا بالاحتلال الأوروبي السابق مرورًا بالصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، وصولاً إلى بروز الصين وقوى صاعدة جديدة كفاعلين جدد في التنافس على مصادر الطاقة.

على الرغم من أن القارة الإفريقية ظلت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساحة لتنافس القوى الكبرى إلا أن بعض الأدبيات تميل إلى اختزال التنافس الدولي في إفريقيا بين قوتين أساسيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ذلك أن التنافس الأمريكي- الصيني على النفط الإفريقي كان الأكثر بروزا من حيث بسط تأثيراتها عليه والسيطرة على مصادره، واستخدامهما كافة الأساليب السياسية والعسكرية والتجارية للحصول عليه.

الكلمات المفتاحية: النفط– إفريقيا–التنافس على القارة الإفريقية– الولايات المتحدة الأمريكية– الصين.

Abstract:

Africa- as a huge stockpile of strategic natural resources- was still representing one of the most important areas of conflict starting with former European occupation passing by the conflict between the United States and the former Soviet Union, up to the emergence of China and a new powers as actors in the competition for new energy sources.

Although the African continent has been an area of competition in the post-Cold War between the major powers but some hypotheses tend to the reduction of international competition in Africa between two basic powers : the United States and China, so that the American and Chinese competition on African oil was the most prominent in terms of gaining control upon its resources, and using all the political, military and business methods to get it.

Key words: oil-Africa-the competition on the African continent - the United States -China.

مقدمة:

أصبحت إفريقيا محل اهتمام القوى الدولية لأسباب عدة يأتي في مقدمتها توافر المـوارد الطبيعيـة الإسـتراتيجية وخصوصا النفط. اهتمامٌ اختلطت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة لتجعل من إفريقيا ساحة للصراع مرة أخرى، خاصة أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة.

وقد ارتكزت سياسة هذه القوى على التنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية إمداداتها من موارد الطاقة الإفريقية التي أصبحت، خلال السنوات الأخيرة، جزءا من المخزون الاستراتيجي الذي تعتمد عليه هذه القوى، في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية، خاصة وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بديلة، نتيجة لـدخول منطقـة الشـرق الأوسط في دوامة صراعات.

رغم اتساع دائرة التنافس حول منابع النفط وعائداته في إفريقيا بين عديد الدول، في مقدَّمتها الولايات المتحـدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا والهند والبرازيل، فجميعها يسعى إلى الاستئثار بثروات القارة، وخاصة مصادر النفط فيها،إلا أن التنافس الأمريكي- الصيني كان الأكثر بروزا من حيث بسط تأثيراتهـا عليـه والسيطرة على مصادره، واستخدامها كافة الأساليب السياسية والعسكرية والتجارية للحصول عليه. ترتبط إشكالية هذا البحث بواحدة من أهم القضايا التي يكثر الحديث عنها في مجال الدراسات الإفريقية ألا وهي التنافس الدولي على النفط.

أهمية الدراسة: نهدف من خلال هذا المقال إلى معرفة خريطة إنتاج النفط في القارة الإفريقية، وإبراز أهميته على المستوى العالمي،وكيف أصبح النفط أحد أهم محددات صنع السياسة الخارجية لهذه الدول إزاء إفريقيا في وقت تحتدم فيه المنافسة بين القوى الكبرى وتلك الصاعدة للسيطرة على منابع النفط الإفريقية. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي دلالات التنافس الأمريكي- الصيني على النفط في القارة الإفريقية؟

نحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تقصي أدوار الولايات المتحدة الأمريكية والصين،والأدوات والوسائل التي تعتمد عليها هذه القوى المتنافسة داخل القارة الأفريقية لتحقيق أهدافها من خلال النقاط التالية:

أولا: جيوبوليتيك النفط في إفريقيا.

1- مناطق إنتاج النفط في إفريقيا.

2- أهمية النفط الإفريقي.

ثانيا: تأثير المحدد النفطي (البترول) في السياسة الخارجية للدول تجاه إفريقيا.

1- واقع ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه (نفط) إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة.

2- مكانة النفط في العلاقات الصينية-الإفريقية.

أولا- جيوبوليتيك النفط في إفريقيا:

1- مناطق إنتاج النفط في إفريقيا:

إن تزايد الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية، مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية، حيث تستورد أوروبا 48%من احتياجاتها،كما أنها بحلول عام 2030 لا تغطي سوى 30% من احتياجاتها من الطاقة، واليابان تستورد 52%، والولايات المتحدة تستورد 53%. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 62% عام 2020. كما أصبحت الصين، التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مستوردة له منذ عام 1993.

أصبحت القارة الإفريقية تحتل موقعا هاما في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها، بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة، 11% من الإنتاج العالمي، كما أن احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يبلغ 8 % من الاحتياطي العالمي الخام. ويتمركز احتياطي النفط في إفريقيا بشكل أساسي في منطقة غرب أفريقيا وتحديدا في خليج غينيا[1].تنقسم إفريقيا نفطياً إلى أربعة مناطق،هي:شمال إفريقيا، شرق إفريقيا ووسطها، غرب إفريقيا، والجنوب الإفريقي.

- تضم منطقة شمال إفريقيا عضوين في الأوبك،هما ليبيا والجزائر، حيث يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 40مليار برميل،وهي تنتج يوميا 1,6 مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1,3 مليون برميل، وبلغ احتياطيها 12,4 مليار برميل.أما مصر، فيصل إنتاجها اليومي لقرابة 700 ألف برميل يوميا، ولديها احتياطي نفطي يقدر بـــ 2,7 مليار برميل وهنالك منتجون آخرون للنفط،ولكن من المستوى الضعيف مثل: المغرب التي تنتج 300 ألف برميل يوميا،ويصل احتياطيها إلى100مليون برميل. أما تونس، فتنتج 777 ألف برميل يوميا،ولديها احتياطي يصل إلى 1,7 مليار برميل[2]. أما بالنسبة لمنطقة شرق القارة ووسطها؛ فأبرز دولها المنتجة هي: السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام 1999، تشاد، الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية[3].

- تعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج، باستثناء السودان الذي يعتبر من الدول المهمة في مجال إنتاج النفط، وكان قبل التقسيم (السودان/ جنوب السودان) ينتج ويصدر الخام الخفيف، وقد بلغ إنتاجه وفقا لوزارة الطاقة السودانية 5 ملايين برميل عام 2007، على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي عانى منها السودان في مناطق عديدة، وبلغ الاحتياطي المثبت حينئذ حوالي 1،25 مليار برميل[4].

أما الكونغو الديمقراطية، فلا يتجاوز الإنتاج اليومي فيها 22 ألف برميل، أما الاحتياطي فيقدر بنحو مليار ونصف برميل. وبدأت تشاد إنتاج النفط في جويلية 2003 من حوض دوبا في الجنوب، وبلغ الإنتاج حوالي 225 ألف برميل عام 2006[5].

أما منطقة غرب إفريقيا فأبرز المنتجين فيها هم: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا،بنين، ساوتومي، وبرنسيب. ويعد إقليم غرب إفريقيا أكثر مناطق إفريقيا الواعدة بالنفط، بعد لاكتشافات الكبيرة في منطقة خليج غينيا، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعدمن أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الأخيرة.والآن أصبح هذا الإقليم يستأثر بنحو % 70 من إنتاج النفط

الإفريقي، ويصلح مجموع إنتاجها الحالي إلى نحو 9.5 مليون برميل يومياً، بما يعادل 11% من الإنتاج العالمي[6]. وتأتي نيجيريا في مقدمة دول غرب إفريقيا، فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم، إذ بلغ إنتاجهـــا 3 ملايين برميل يوميا عام 2008، كما تبلغ الاحتياطات النفطية 2.35 مليار برميل.

وتعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري، حيث تستورد وحدها مابين 40% و50% من إنتاج نيجيريا من النفط الخام،كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، أما باقي إنتاج نيجيريا من النفط الخام فيذهب إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا،وغيرها[7].

وقد نجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطاتها النفطية إلى 1.28 مليار برميل، وفي زيادة إنتاجها إلى 420 ألف برميل يوميا، وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب فيها إلى رفع الإنتاج إلى 470 ألف برميل يوميا عام 2020[8]. ونجح الجابون في زيادة احتياطاته النفطية إلى 2.5 مليار برميل، ليصبح ثالث منتج للنفط في إفريقيا، كما بلغ إنتاجه اليومي منه 230 ألف برميل. فيما بلغت احتياطات الكاميرون النفطية 85 مليون برميل، وإنتاجها 83 ألف برميل يوميا[9]. ويلي هذه الدول مجموعة أخرى في غرب إفريقيا من ذوات الإنتاج الضعيف مثل: ساحل العاج التي تنتج 32.9 ألف برميل يوميا، أما احتياطها فيبلغ 220 مليون برميل، بينما يقدر إنتاج غانا اليومي بـــ: 8 آلاف برميل نفط، أما الاحتياطي لديها، فيصل إلى 8.5 مليون برميل نفط[10].

أما منطقة الجنوب الإفريقي؛ فأبرز منتجيها هم: أنجولا،جنوب إفريقيا، زامبيا،زيمبابوي. وقد تحولت أنجولا مؤخرا إلى نقطة تصارع من جانب شركات النفط العالمية والأمريكية على وجه الخصوص، خاصة بعد تضاعف إنتاجها من النفط لتصل إلى مليوني برميل يوميا، محتلة المركز الثاني إفريقيا بعد نيجيريا. وتصدر أنجولا 40% من إنتاجها للولايات المتحدة، لتصبح ثامن مزود لأمريكا بالنفط الخام على مستوى العالم[11]. ويقدر الاحتياطي فيها بــــ25 مليار برميل، أما زامبيا فتنتج 120 ألف برميل يوميا، ومدغشقر 90 ألف برميل يوميا[12].

طبقا لمناطق النفوذ الراهنة يلاحظ أن الولايات المتحدة تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن فرنسا تهيمن على الجابون والكونغو برازافيل، وتحافظ المصالح النفطية الأنجلو أمريكية على وجود قوي في نيجيريا. أما الصين فتحظى بوجود قوي في السودان وأنجولا[13].

2- أهمية النفط الإفريقي:

هنـــاك عدة أسباب هامة تكمن وراء تهافت الدول على النفط الإفريقي أهمها ما يلي:

- أن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعاً من خام النفط في القارة،كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة،نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيها التي تقلل من تكلفة عملية التكرير، وخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين[14].
- ارتفاع جودة الخام الإفريقي على نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الخفيفة المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.

– الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الأوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي. أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقا للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية علـــى امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الإفريقية، تحقق معه الشركات أرباحا هائلة(15).

– تمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم حيث حققت نموا في الإنتاج يبلغ معدل 30 %خلال عشر سنوات بالمقارنة بـــ 16 % في غيرها من المناطق. فعلى سبيل المثال تضاعفت الاحتياطات النفطية في إفريقيا في الفترة من 1985 إلى 2005 وقدرت بـــ 114,3مليار برميل تمثل 10 % من الاحتياطات العالمية، ويستأثر خليج غينيا لوحده بأكثر من 70% من إنتاج القارة من النفط و75% من احتياطها(16).

– قرب البترول الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس(17).

– يوجد معظم هذه الاحتياطات النفطية في البحر، وهذا ما يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات في البر. وهو الأمر الذي يؤكده السيد روبرت مورفي، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية، فعلى حد قوله، الاحتياطات النفطية في خليج غينيا هي شكل أساسي من نوع "عمليات الحفر البحرية (Off-Shore)، وتبقى في منأى عن أي اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة. فالتوترات السياسية أو أي نوع آخر من موضوعات النزاع نادرا ما تتخذ بعدا إقليميا أو إيديولوجيا قد يفضي إلى عملية حظر جديدة"(18).

ثانيا- تأثير المحدد النفطي (البترول) في السياسة الخارجية للدول تجاه إفريقيا:

1- واقع ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه (نفط) إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة:

بدأ الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية-خلال عقد الستينيات من القرن الماضي- بشكل متزامن مع حصول أغلب الدول الإفريقية على الاستقلال، غير أن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفييتي أصاب دورها الإفريقي بنوع من التراجع، الذي استمر حتى بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تنشيط السياسة الأمريكية في إفريقيا وتعزيز السيطرة على النفط الإفريقي(19)، خاصة وأن احتياجاتها من النفط ستزداد خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، إذ سيتحتم عليها استيراد 60 بالمائة من احتياجاتها النفطية عام 2020(20).

تعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها(21):

– تمتع الدول الإفريقية المنتجة للنفط بقدر يعتد به من الحرية بشأن سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، حيث إن معظمها لا ينتمي لمنظمة أوبك.

– تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة، وبخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي، ودخول دول جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره،فضلاً عن جودة المنتج.

– قرب منابع النفط في الغرب والجنوب الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي،كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمناً نسبياً من منطقة الخليج والشرق الأوسط،وهي ميزة في غاية الأهمية،خصوصاً إذا علمنا أن حجم الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنوياً.

لتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الأفريقية، تحركت الولايات المتحدة تجاه النفط الأفريقي عبر ثلاثة محاور هي: الأول تجاري من خلال دعم وتطوير حجم التجارة بينها وبين دول القارة، فالسيطرة الأمريكية على نفط إفريقيا تفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء، وتعمل الولايات المتحدة أيضا على دفع دول خليج غينيا لرفع إنتاجها النفطي. فعلى سبيل المثال في نيجيريا التي تمدّ أمريكا بنصف إنتاجها النفطي استثمرت الشركات الأمريكية أكثر من 7,4 مليار دولار لرفع إنتاجها إلى 4 ملايين برميل في العام 2010. مارست الولايات المتحدة ضغوطها علـــى الحكومة هناك للانسحاب من أوبك لكنها رفضت رغم الإغراءات الأمريكية،كما دعمت واشنطن بقوة سيطرة نيجيريا على المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا. كما تستورد الولايات المتحدة نحو 40 % من الإنتاج النفطي لأنجولا حيث تسيطر شركة شيفرون الأمريكية على 75 % من إنتاج النفط.كما تسعى الإدارة الأمريكية لرفع إنتاج أنجولا خلال السنوات القادمة. أما الغابون التي تصدر 44 % من إنتاجها النفطي للولايات المتحدة فإنّ الشركات الأمريكية تهيمن على إنتاج البلاد، أما في غينيا الاستوائية فإن الشركات الأمريكية تهيمن على ثلثي إنتاج البلاد[22].

– المحور الثاني سياسي: حيث تراجع الحديث عن تهميش الإدارة الأمريكية لإفريقيا، بعد أن تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين للقارة، وفي مقدمتها جولة الرئيس بيل كلينتون في إفريقيا عام 1998،وجولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في إفريقيا في العام نفسه،ولقاء الرئيس جورج بوش الابن مع رؤساء 11 دولة إفريقية من دول إفريقيا الوسطى والغربية في سبتمبر 2011، وجولتا بوش في إفريقيا في يوليو2003 ، وفي نهاية 2008، وزيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي للغابون عام 2002، في زيارة هي الأولى لوزير خارجية أمريكي لهذه الدولة البترولية الواعدة.

استمر الأمر نفسه في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي زار غانا في يوليو2009 ،ووجّه لإفريقيا خطاباً شاملاً من منبر البرلمان الغاني،كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون بجولة في إفريقيا في أوت 2009، وخلال هذه الزيارات كان تأمين النفط، والسيطرة على منابعه بنداً أساسياً على موائد الحوارين المسؤولين الأمريكيين والأفارقة، وكانت نيجيريا واحدة من أهم المحطات الأساسية في معظم هذه الزيارات، حيث إنها مسؤولة وحدها عن 47 % من النفط الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من القارة الإفريقية[23].

ومن أجل تحقيق أهدافها تعمل الولايات المتحدة على إيجاد بيئة سياسية مستقرة في منطقة خليج غينيا من خلال تسوية الصراعات كما حدث في أنجولا في أفريل من العام 2002 والكونغو الديمقراطية[24].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة ترفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها تجاه أفريقيا. إلا أن الملاحظ في هذا الصدد أنها تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى في سياستها الأفريقية، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست هي بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل إنها في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما، والولايات المتحدة بشكل خاص(25).

وكمثال على ذلك، تغاضي الولايات المتحدة عن ملف غينيا الاستوائية حول انتهاك حقوق الإنسان في مقابل مصالحها النفطية. إذ تعتبر غينيا الاستوائية أصغر البلدان الإفريقية المنتجة للنفط، ولذلك تسمى "الكويت الإفريقية"، فقد زاد إنتاجها من النفط الخام بنسبة 70% في العام 2001 وتملك احتياطا يقدر بملياري برميل(26).

وتضرب مجلة "Time" الأمريكية مثالا على ذلك أيضا بـــ: نيجيريا التي صدرت ما قيمته 320 مليار دولار من النفط الخام العالي الجودة خلال السنوات الثلاثين الماضية، لكنها لم تفعل شيئا للشعب باستثناء بعض الطرق وملاعب كرة القدم التي باتت بالية وبحاجة إلى ترميم". ومع ذلك تتلقى الدعم من الولايات المتحدة ومن دول أخرى(27).

– المحور الثالث يتمثل في تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا من خلال أسلوبين: الأول ثنائي، والثاني متعدد الأطراف. فعلى المستوى الثنائي عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري في مختلف مناطق القارة، ففي منطقة القرن الأفريقي عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في ديسمبر 2002، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات الإرهابية(28).

ومن بين الاتفاقيات أيضا تلك التي تم توقيعها عام 2005 بين الولايات المتحدة ونيجيريا، لتأمين الملاحة في منطقة دلتا النيجر، وكذا الاتفاقات الموقّعة مع الكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية،والتي تتيح للقوات الأمريكية استخدام مطارات تلك الدول(29).

تنفرد الولايات المتحدة بـــ"مفهوم خاص لتأمين النفط"،لا تشاركها فيه غيرها من القوى الدولية المنافسة،حيث لا يقتصر ذلك المفهوم على مجرد البحث عن مصادر النفط، وتأمين طرق الوصول إليها، وإنما يشمل أيضاً حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة والمحتملة، والحفاظ على استقرار أسعار النفط، ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر والاستحواذ عليها(30).

يقتضي تأمين تدفق النفط في بعض الحالات تقديم المعونات العسكرية، وتوقيع اتفاقات التعاون الأمني، في هذا السياق كانت نيجيريا وأنجولا من أكبر الدول المتلقية للمعونات العسكرية الأمريكية في غرب إفريقيا، وشملت تلك المعونات: التعزيز بالسلاح، والذخيرة،والخبرة الفنية(31). وتؤكد التقارير والدراسات أن نيجيريا تعتمد على الولايات المتحدة وبريطانيا في تسليحها للحفاظ على نفطها، حيث يلعب الدعم العسكري دورا مهما في حماية المقدرات النفطية النيجيرية(32). وفي جوان 2003 أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمريكية قيمتها 100 مليون دولار لزيادة قدرة دول شرق أفريقيا على محاربة الإرهاب(33).

كما يقتضي تأمين تدفق النفط، السعي لاتخاذ بعض القواعد العسكرية في القارة، خصوصاً في مناطق التهديد الأمني الوشيك، ومن ذلك قاعدة كامبليمونييه) في جيبوتي، وهي القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الأفريقي، ومواقع العمليات المتقدمة في كلٍّ من السنغال ومالي وغانا والجابون،(34) كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان، حيث توجد آبار النفط(35).

2- مكانة النفط في العلاقات الصينية-الإفريقية:

ارتبط التنافس الجديد على إفريقيا " The new scramble for Africa" بالدور الصيني المتنامي في القارة، - وتحديدا منذ تسعينات القرن الماضي- وسعيها للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق إفريقية جديدة(36). كان نشاط بكين المتزايد قد جعلها في حالة منافسة مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وهو ما أثار انتباه العديد من الجهات والقوى الدولية، وانعكس ذلك من خلال تركيز الأكاديميين والصحفيين والدراسات السياسية ومراكز الأبحاث على ما اصطلح على تسميته "مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين"، وعلى سعي الصين المتزايد للبحث والاستحواذ على مصادر الطاقة والسلع الأساسي.

شهدت العلاقات الصينية-الإفريقية خلال السنوات العشرين الماضية، تطورات منقطعة النظير في تاريخها الحديث والمعاصر. فعلى الرغم من أن الوجود الصيني بإفريقيا ليس جديدًا ولا وليد العقدين الأخيرين، فإنّ حجم وطبيعة هذه العلاقات قد تغيَّرا -وإلى حد بعيد - منذ بداية تسعينات القرن الماضي.ولعل الشاهد الأساس على ذلك إنما يتمثل في وضع السلطات الصينية لــ"سياسة إفريقية جديدة"، لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل أيضًا لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية(37).

وسبب ذلك يرجع إلى زيادة الطلب على النفط في الصين في العام 2006 بنسبة تصل إلى 30 % من جملة الزيادة في الطلب العالمي و 39 % من الزيادة في البلدان النامية. فالصين تشتري حاليا ما يعادل ثلث حاجياتها النفطية من الخارج، ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى 50 بالمائة عام 2020، وإلى 80 بالمائة عام 2030. وتشير التقديرات المستقبلية أن الاقتصاد الصيني سيحقق معدلات نمو سنوي تقدر بـــ 6,2 % حتى العام 2030، وسيؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك الطاقة وزيادة الطلب على النفط(38).

على الرغم من تباين التوقعات بين المصادر الصينية والأجنبية حول كمية إنتاج الصين للنفط وحجم الطلب عليه على مدار العشرين سنة القادمة، إلا أنهما يتوقعان بالإجماع من أن إنتاجها النفطي لا يمكن أن يسجل ارتفاعا كبيرا ما لم يكن هناك اكتشافات نفطية هامة. وأن استهلاكها المستقبلي من النفط سوف يتصاعد باستمرار على الأساس الذي هي عليه اليوم، وأن درجة اعتمادها على النفط المستورد سترتفع أكثر، وأن أمنها الخاص بالإمداد النفطي قد بات قضية ذات أهمية إستراتيجية هامة بالنسبة إلى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية(39). لذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد. خاصة وأن نسبة المزودين الأفارقة للصين تبلغ 25% من واردات الصين من النفط، ويمثل النفط 83% من مجمل الواردات الصينية من إفريقيا(40).

تعول الصين ــبدرجة كبيرةــ على البترول الإفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز الطبيعي، وهو ما دفعها إلى الدخول بقوة في السيطرة على بعض مناطق إنتاج البترول في إفريقيا، وذلك عن طريق الحصول على عقود امتياز للتنقيب والإنتاج في أقاليم متعددة من القارة الإفريقية،حيث قامت الشركات الصينية باستثمارات في أنغولا التي هي من منتجي النفط في القارة وثلث نفطها يذهب إلى الصين[41].

في سياق متصل تتمتع الصين باستثمارات هامة في السودان للاستكشاف والتطوير ومدّ خطوط الأنابيب، ولشركة النفط الوطنية الصينية أيضا حصة مسيطرة نسبتها 40 % من شركة النيل الأعظم التي تسيطر على حقول النفط في السودان. وفي العام 2007، اشترت الصين ما يزيد على نصف صادرات السودان النفطية. وفي أوائل العام 2008، أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية أنها اشترت حصة نسبتها 45 % من حقل نفط وغاز في نيجيريا مقابل 2,27 مليار دولار وأنها اشترت أيضا ما نسبته 35 % من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر لقاء 60 مليون دولار،[42] وفي شهر جانفي 2006 وقعت شركة CNOOC الصينية عقدا بقيمة 2,3 مليار دولار للاستثمار في مجموعة من حقول النفط النيجيرية[43].

تمكنت الصين من الحصول على هذه الاستثمارات من خلال إتباعها لسياسة ملء الفراغات الناشئة عن مقاطعة الدول الغربية – لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية- لبعض الدول الرافضة للسياسات الأمريكية، والتي اصطلحت الولايات المتحدة في ولايتي بوش الابن على تسميتها بـــ "الدول المارقة"، علاوة على دول أخرى لمتحمل هذا الاسم لكنها تعاني عقوبات أو شبه حصار من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكّلت الصين بديلاً للغرب بالنسبة للعديد من الأنظمة. برزت السودان كإحدى الدول التي أفادت الصين كثيراً من الفراغ الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية؛ عندما فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على السودان وقامت بإخراج شركاتها البترولية وعلى رأسها شركة "شيفرون"، وتبعتها الشركات الغربية والكندية؛ وقامت الحكومة السودانية بإعطاء مناطق الامتياز السابقة لشركات صينية وآسيوية[44].

استطاعت الصين الحصول على بعض الامتيازات البترولية في دول أخرى مثل نيجيريا؛ بعد أن قامت بتقديم بعض المساعدات لمد خطوط السكك الحديدية وعمل مشروعات تنمية زراعية، بعد أن كانت الشركات الأمريكية والغربية هي المهيمنة على إنتاج البترول في نيجيريا أكبر الدول الإفريقية المنتجة للبترول. وكذلك الحال في أنجولا التي تعد من أكبر الدول الإفريقية المنتجة للبترول، فقد استطاعت الصين الحصول على بعض مناطق الامتياز للتنقيب والإنتاج بعد أن كان الإنتاج مقصوراً على الشركات الأمريكية والغربية، وذلك بعد أن رفضت الدول الغربية تقديم المساعدات لأنجولا، فحصلت عليها من الصين.بينما اعتمدت دول أخرى مثلا لكونغو وغيرها على التمويل والقروض الصينية الميسّرة بدلاً من التمويل الغربي المشروط[45].

تركز الصين في علاقتها مع الدول الأفريقية على الجانب الاقتصادي، وتحاول فصل الأعمال عن السياسة، وتعتبر أن الوضع الداخلي في السودان أو في الدول الإفريقية الأخرى هو شأن داخلي. فهي تنأى عن التورط في الصراعات الداخلية، أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يعرفها

الزعماء الأفارقة جيداً عن الاقتصاد الأوروبي، والذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض الموالين له على أقر أنهم في الدول الإفريقية، ودمج الاقتصاد مع سياسة توسعية تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة، تتعلق أحياناً بالإرهاب، أو بالإغاثة، أو تأمينا لمصالح الغربية، ما يتيح للدول الغربية التدخل في شؤون الدول الإفريقية[46].

في سياق مختلف اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تسعى من خلال تعاملها مع الدول -"المارقة" حسبها- كالسودان إلى الحصول على النفط، وأن دعم الصين للحكومة السودانية (امتناعها مثلا عن التصويت عن تأييد قرار في الأمم المتحدة قدمته الولايات المتحدة يدين الإبادة الجماعية في السودان في سبتمبر من العام 2004، ووعدت بالمقابل بمنع أي تحرك لفرض عقوبات نفطية عليه)، مكّن الأخيرة من مواصلة سياسة "الإبادة الجماعية" التي تتبعهـــا في إقليم دارفور، وبأن الصين مكنت بالطريقة نفسها نظام الرئيس موغابي في زيمبابوي من البقاء في السلطة ومواصلة انتهاكاته لحقوق الإنسان[47].

الخاتمـــــة:

يبدو أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد أبرزت تنافسا حقيقيا بين البلدين للسيطرة على نفط القارة تحت ذرائع مختلفة، ويتبدى ذلك التنافس من خلال استخدامهما كافة الأساليب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والتجارية، وأيا كانت الأهداف والمصالح الأمريكية- الصينية في القارة الإفريقية، فإن تنافسها بالإضافة إلى دول أخرى كبرى وصاعدة جعل من إفريقيا مسرحا للصراع مرة أخرى، مما أثر سلبا على استقرار دولها، وأدى إلى إطالة أمد الحروب الأهلية واستدامتها.

يترتب على التنافس الأمريكي- الصيني حول النفط في إفريقيا مسألتين هامتين أولهما، أنه وكما تختلف استراتيجيات الولايات المتحدة عن استراتيجيات الصين وعن استراتيجيات الدول المتنافسة الأخرى، فإن استراتيجيات هذه الدول أيضا تختلف من دولة إفريقية إلى أخرى، وذلك على حسب إمكانياتها النفطية وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول. وثانيهما أن تسليط الضوء على التنافس الأمريكي- الصيني على النفط في إفريقيا ما هو إلا اختزال وتبسيط لتفاعلات معقدة ومتداخلة في ما بينها ومتشابكة داخل مشهد سياسي واقتصادي إفريقي متنوع، لن يمكن في أفضل الأحوال سوى من التقاط صورة مؤقتة لسمة من سمات التنافس الدولي في القارة.

التهميش:

(1) خالد حنفي علي، "النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"،السياسة الدولية، العدد 164 (نيسان/ أبريل 2006)، ص86.

(2) "خريطة توزيع النفط الإفريقي"،إفريقيا قارتنا، العدد الخامس، ماي 2013:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID

(3)شبانة أيمن، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد! ".قراءات إفريقية، العددالحادي عشر(محرم-ربيع الأول 1433 ه،ينـــاير-مـــارس 2012م). ص ص78-79 .

(4) راشد مبارك يوسف، رؤية للاستثمارات التركية في مجال النفط في إفريقيا:http://research.iua.edu.sd/

(5) أبو العينين،محمود،"الولايات المتحدة وإفريقيا بعد 11 سبتمبر 2001"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005.جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية.ص 336.

(6) شبانة أيمن، مرجع سابق، ص 79.

(7) قنصوه صبحي، "النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي". قراءات إفريقية، العدد الحادي عشر(محرم – ربيع الأول 1433 ه / جانفي - مارس 2012م). ص26.

(8) كولن كامبيل وفراوكدةليزينبوركس، وآخرون، نهاية عصر البترول،ترجمة: عدنان عباس علي.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004. ص ص73-76.

(9) خالد عبد الحميد، "المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية".ملف الأهرام الاستراتيجي، ع 160، (أفريل 2008). ص 47.

(10) خالد حنفي علي، النفط الإفريقي. بؤرة جديدة للتنافس الدولي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221653&eid=4846

(11) ختاوي محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، ط1. لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010. ص 216.

(12) حمدي عبد الرحمن، إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 25أوت 2000. ص1.

(13) شبانة أيمن، مرجع سابق. ص 79.

(14) خالد حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مرجع سابق. ص89

(15) عبد المنعم طلعت، "لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك"، السياسة الدولية، العدد182 (أكتوبر 2010). ص 186.

(16) حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة..أي مستقبل؟. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007. ص29.

(17) ختاوي محمد، مرجع سابق. ص ص212-214.

(18) لتحرير، "الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات". قراءات إفريقية، العدد الرابع (شوال 1430 ه-سبتمبر2009 م). ص7.

(19) خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية".المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21 (شتاء2009)، ص99.

(20) شبانة أيمن، مرجع سابق. ص 81-82.

(21) خالد حنفي علي،مرجع سابق. ص 89.

(22) شبانة أيمن، مرجع سابق. ص 82.

(23) خالد حنفي علي،مرجع سابق. ص 89.

(24) جوزيف رامز أمين، "قراءة في جولة بوش الأفريقية،" **آفاق أفريقية**، العدد 15 (2003)، ص79.

(25) ختاوي محمد، مرجع سابق. ص 217

(26) ختاوي محمد، نفس المرجع. ص 215.

(27) حمدي عبد الرحمن حسن، "ثنائية النفط والإرهاب: أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية"،الأهرام الاستراتيجي، العدد 140، 2006، ص86.

(28) شبانة أيمن، مرجع سابق. ص 85.

(29)نفس المرجع، ص 81.

(30) نفس المرجع، ص 84.

(31)ختاوي محمد، مرجع سابق. ص 215.

(32) حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا". قراءات إفريقية، العددالثاني (شعبان1426ه-سبتمبر 2005م).ص57 .

(33) شبانة أيمن، مرجع سابق. ص 84.

(34) حمدي عبد الرحمن حسن، "ثنائية النفط والإرهاب: أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية،" مرجع سابق، ص86.

(35) حمدي عبد الرحمن، إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أوت 2000. ص 1.

(36) اليحياوي يحي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. مركز الجزيرة للدراسات. 9 جوان 2015. ص 2-3.

(37) جميل طاهر،آفاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص، في: النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124 شتاء 2008، ص ص11-12.

(38) قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية: مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني:

http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm

(39) إسماعيل أُلاَولي، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال:وجهة نظر إفريقية.مركز الجزيرة للدراسات.

(40) سلطان فولي حسن، "دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا". قراءات إفريقية،العدد الخامس(جمادى الثاني1431 هـ-جوان2010م). ص33 .

(41) وينرانجيانج، "النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم. في: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية :التنافس على موارد الطاقة"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 341.

(42) مروان قبلان، "دبلوماسية الصين النفطية واحتمالات الصدام مع أمريكا"،دراسات إستراتيجية، العددان 19-20 (ربيع- صيف 2006)، ص 206.

(43) أمير سعيد، "الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا". قراءات إفريقية، العدد الثالث (ذوالحجة 1429 ه- ديسمبر 2008 م)، ص47-48.

(44) شحرور عزت، "علاقات الصين وإفريقيا الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية". مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2014، ص3.

(45) أمير سعيد، مرجع سابق، ص46.

(46) وينرانجيانج، مرجع سابق، 341.